رفعه عمله فيما قبله ناصبا كان او رافعا فيشمل الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف لانه لا يفسر في هذا الباب الا ما يصلح للعمل فيما قبله والمراد بالعمول ما من شانه ان يعمل فيه النصب او الرفع لو سلط عليه وهو عبارة عن اخذ العامل معموله من منصوب او مرفوع كما ان التفريغ عبارة عن عدم اخذه له ذلك ولما كان الاشتغال نسبة تستدعي شاغلا ومشغولا به ومشغولا عنه وبالكلام عليه تعرف احكام الثلاثة ترجم الباب به وان كان المقصود بالذات ذكر احكام المشتغل عنه اذ الكلام في احكام المرفوعات وانما ذكره من جملة المرفوعات لان احد قسميه مرفوع وهو ما اشتغل عنه الرافع مبتدا او فاعلا واركانه ثلاثة مشغول ومشغول عنه ومشغول به فالمشغول هو العامل ويشترط فيه ان يصلح للعمل فيما قبله كما تقدم وان لا يفصل بينه وبين الاسم السابق كما سياتي والمشغول عنه الاسم المنصوب او المرفوع ويشترط فيه ان يكون متقدما فان كان متاخرا كضربته زيدا فلا يكون من هذا الباب بل ان كان منصوبا فهو بدل من الضمير كما تقدم وان كان مرفوعا فهو مبتدا اخبر بالجملة قبله وان يكون قابلا للاضمار فلا يصح الاشتغال عن حال او تمييز ومصدر مؤكد ومجرور بحرف لا يجر المضمر كحتى وان يكون مفتقرا لما بعده فان كان من جملة اخرى كجاء زيد فاكرمه لا يكون مما نحن فيه لان العامل لا يتسلط الا على ما هو في جملته وان يكون مختصا لان فاعلا للابتداء فيصح رفعه بالابتدا او تعين نصبه لعارض كصورة وجوب النصب فقوله تعالى وهبانية ابتدعوها ليس مما نحن فيه بل المنصوب معطوف على ما قبله بتقدير مضاف اي وحب رهبانية وابتدعوها صفة والمشغول به يشترط فيه ان يكون ضميرا معمولا للمشغول او من تتمة معموله كزيدا ضربته وزيد مررت به وقد اشتمل على هذه الاركان وبعض شروطها ضابط الناظم قوله ان مضمر اسم مضمر ما على فعل محذوف يفسره المذكور وما الطف ابتدا الباب بتركيب فيه الاشتغال المشار من الاسم الاعم الواحد لانه نكرة في سياق الاثبات فيه تنبيه على ان شرط

المشغول

المشغول عنه ان يكون اسما واحدا فلا يجوز ان يقال ان زيدا درهما اعطيته اياه لانه لم يسمع واجازه الاخفش وعن الرضي انه يجوز ان تبنوا لو اسما او اكثر لعاملين مقدرين وعول ما تحيدا اخاه ضربته اي اهنت زيدا ضربت اخاه وزيدا وعمرا اخاه غلامه ضربته اي لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه قوله شغل عنه المتبادر من المشغل عنه احتياجه اليه فيخرج المستغني عنه بعده كزيدا في الدار اضربه وجوازا عمال المشتغل بالضمير فيما قبله والا لم يكن الضمير شاغلا عنه فيخرج زيدا ما احسنه قوله بنصب لفظه او المحل ظاهره اشتراط اتحاد جهة نصب المشغول به والمشغول عنه وهو مذهب الجمهور نقل عن الاخفش انه نقل عن العرب ازيدا جلست عنده وهو يقتضي عدم الاشتراط المذكور لان محل زيدا مفعول به والسببي مفعول فيه وعليه الدماميني وهذه العبارة الموافقة في النظم كقول الشارح الخ يقتضي كل منهما ان العامل اذا اشتغل برفع ضمير الاسم السابق كقولك ان زيد قام اكرمته لا يكون ذلك من باب الاشتغال وكلام الشرح الثالثة في التوضيح يقتضي انه من هذا الباب ويؤيده ما في شرح الجامع وهو الحق وحينئذ فالضابط فيه قصور قوله ان يسبق اسم اي واحدا او متعددا على ارادة الجنس فيكون صالحا للجري على القولين المتقدمين وان كان ظاهرا في الاول قوله او ملابسه اي ملابس ضميره وفيه تورك على المتن بان هذا خارج عن ضابطه ويمكن الجواب عن العناية بان يحمل الاشتغال بالضمير على الاعم من الاشتغال به حقيقة او حكما كالاشتغال بملابسه ويحتمل ان يكون كلام الشرح اشارة الى ذلك وهو الظاهر حيث قال اي حقيقة الخ فيجعل ذلك تفسيرا لكلام الناظم تدبر قوله او مناسبه اي في المعنى كزيدا مررت به قوله لنصبه الخ اي بان يصلح لذلك في حد ذاته وان لم يصلح باعتبار العارض كما تقدم التنبيه عليه فيشمل قسم وجوب الرفع كما سياتي قوله والباء في بنصب بمعنى عن ويحتمل ان تكون على بابها متعلقة بسبب يشغل كما ذكره ابن عقيل او ضمير لفظه للضمير والمراد بنصب لفظ الضمير تعدي الفعل الفعل بلا واسطة حرف الجر كزيدا ضربته وبنصب محله تعديه اليه بواسطة ما نحو كزيدا مررت به قوله والالف واللام في المحل بدل من الضمير هذا مذهب الكوفيين لا برا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1